

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان  
وزارة المالية  
مسقط

منشور مالي رقم ( ٢٠ ) لعام ٢٠١٦م

بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي

تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠% والشركات التابعة لها

اصحاب المعالي/ السعادة/ الأفاضل ... الموقعين/ المحترمين  
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠% (وشركاتها التابعة)

استناداً إلى المادة (٦) من أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ المتعلقة بإدارة الإستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة المالية والإدارية للدولة. وإلى الخطابات الصادرة من هذه الوزارة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠م و٢٠١٣/١٢/٢٢م و٢٠١٤/١/٢٠م بشأن ضبط وترشيد المصروفات وعدم إتخاذ أية إجراءات في المجالات المذكورة أدناه إلا بعد التنسيق مع وزارة المالية وهي :-

١. إجراء أية تعديلات على هيكل الرواتب (يتضمن الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والمنافع الأخرى المرتبطة بذلك) أو إستحداث درجات أو وظائف جديدة أو ترقيات إلى مناصب أو درجات وظيفية أعلى.
٢. إجراء أية تعديلات في هيكلها التنظيمية أو لوائحها الداخلية أو إتخاذ أية قرارات ذات تبعات مالية.
٣. صرف المكافآت السنوية للموظفين.
٤. تنقلات الموظفين فيما بين الشركات الحكومية.

نود الإفادة بأنه تلاحظ إستمرار تنقلات الموظفين بين الشركات الحكومية بسبب ما تعرضه بعض الشركات من مزايا وحوافز تشجع بعض الموظفين للإنتقال إليها، الأمر الذي يخلق فراغ في الشركات المنتقل منها الموظف وعدم إستقرار لدى الموظفين العاملين بها سعياً للحصول على مزايا وحوافز مشابهة، ويستمر الأمر في الدوران في حلقة من التنافس بين هذه الشركات على إستقطاب الموظفين لديها تؤدي في النهاية إلى ارتفاع كلفة الرواتب بشكل كبير بدون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية.



ومن شأن ذلك إما زيادة الدعم الحكومي أو تقليل ربحية هذه الشركات في الوقت الذي تتطلع فيه الحكومة إلى زيادة مساهمة هذه الشركات في الإيرادات الحكومية لاسيما في الوقت الراهن الذي تشهد خلاله الموازنة العامة للدولة تحديات عديدة ناتجة من انخفاض أسعار النفط.

في ضوء ما تقدم فإن وزارة المالية ترحو من كافة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ وشركاتها التابعة بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها في حالة وجود تكاليف مالية إضافية نتيجة لذلك التنقل.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في: ١٣/٥/١٤٢٨ هـ  
الموافق: ١٣/١١/٢٠١٦ م  
نسخة مع التحية إلى:

- معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني
  - معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني
  - معالي الشيخ / الأمين العام لمجلس الوزراء
  - معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- ... الموقر  
... الموقر  
... الموقر  
... الموقر